المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية
و التعليم العالي
و تكوين الأطر
و البحث العلمي

التقريـــر الملخص
للبرنامـــج الاستعجـــالي

2008 - 2009

جميعا من أجل
مدرسة النجاح

2009 - 2012

مدخل

مدخل :

يمثل مجال التربية والتكوين رهانا كبيرا في مسيرة تنمية بلادنا، باعتباره أول أسبقية وطنية بعد قضية الوحدة الترابية. ومن هذا المنطلق ، كان لزاما التفكير بعمق في إصلاح منظومة التربية والتكوين، حيث تشكلت منذ سنة 1999 اللجنة الخاصة للتربية والتكوين بهدف بلورة مشروع متكامل لإصلاح المدرسة المغربية، وتوجت أعمالها بتبني الميثاق الوطني للتربية والتكوين كوثيقة مرجعية للإصلاح، حظيت بالتوافق الوطني التام.

وإذا كانت الأهداف والغايات المسطرة في الميثاق، الذي انطلق تفعيله منذ سنة 2000، تعبر عن انتظارات ومطالب المجتمع المغربي؛ إلا أنه بالرغم من إشراف العشرية الأولى للإصلاح على نهايتها، ومع اعتبار الاهتمام الخاص الذي حظي به قطاع التربية والتكوين من مختلف الهيئات المجتمعية، و المجهودات المبذولة والإنجازات الملموسة في العديد من المجالات، فإن عددا من الاختلالات والانتظارات مازالت قائمة.

وأمام هذه الوضعية المفارقة، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه الافتتاحي للدورة التشريعية لخريف سنة 2007، بإعطاء تعليماته السامية للحكومة الجديدة لبلورة برنامج استعجالي، يتغيى تسريع وتيرة إنجاز الإصلاح خلال الأربع سنوات المقبلة. وهكذا، تم الالتزام بتقديم خارطة طريق تحدد، بصفة دقيقة وملموسة، برنامج تسريع وتيرة إنجاز إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وضمن هذا السياق، وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برنامجا استعجاليا طموحا ومجددا، يمتد على مدى أربع سنوات 2009-2012 يمتح مرجعيته من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ويروم إعطاء الإصلاح "نفسا جديدا".

وقد تزامن تهيء البرنامج الاستعجالي، مع إصدار المجلس الأعلى للتعليم سنة 2008 للتقرير الوطني الأول حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، والذي اعتمدت خلاصاته، وتوصيات مناقشاته، كوثيقة مرجعية في صياغة البرنامج الاستعجالي، الذي يتمحور حول المجالات الأربعة التي اعتبرها التقرير ذات أولوية حاسمة، ودعا إلى بلورتها في الميدان.

I- المبدأ الموجه للبرنامج الاستعجالي وأهدافه الرئيسية:

يرتكز البرنامج الاستعجالي على مبدأ جوهري موجه، يقوم على: جعل المتعلم في قلب منظومة التربية والتكوين ، وتسخير باقي الدعامات الأخرى لخدمته،من خلال توفير:

تعلمات ترتكز على المعارف والكفايات الأساسية التي تتيح للتلميذ فرص التفتح الذاتي؛

مدرسين يعملون في ظروف مواتية وعلى إلمام واسع بالطرائق البيداغوجية اللازمة لممارسة مهامهم؛

تجهيز وتأهيل مؤسسات تعليمية ذات جودة ،توفر للتلميذ ظروفا تربوية مناسبة لتحقيق تعلم جيد.

وانسجاما مع التوجهات التي حددها تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008، يقترح البرنامج الاستعجالي خطة عمل تتوخى تحقيق أربعة أهداف أساسية، تمثل مجالات التدخل ذات الأولوية، وهي :

التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة:

حفز روح المبادرة والتفوق في المؤسسة الثانوية وفي الجامعة

مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية

توفير وسائل النجاح

المسار المتدرج لإشراك وانخراط جميع الأطراف المعنية

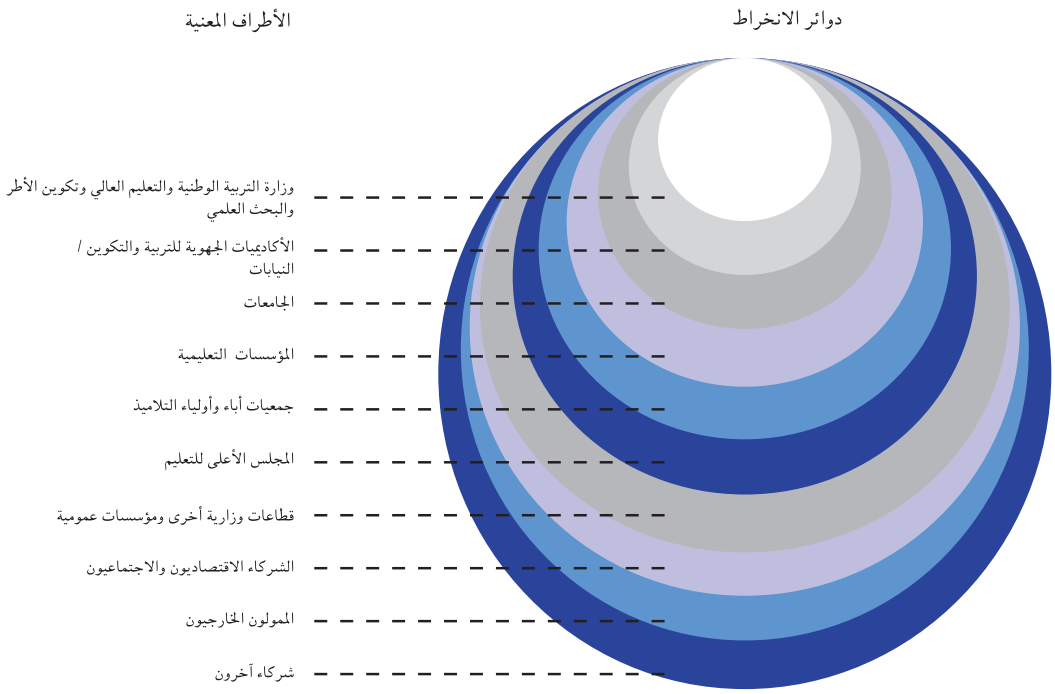

وعليه، فإن تحديد دوائر الانخراط، كما هو مبين في الرسم البياني أسفله، سيكفل استيعاب أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين، و ضمان مأسسة الالتزام والتعاقد مع كل الفاعلين والشركاء.

ويبقى نجاح تنفيذ البرنامج الاستعجالي رهينا بتوفر شرطين أساسيين :

1 - التغيير العميق لأساليب التدبير:

يقتضي إصلاح المنظومة إرساء ثقافة التدبير المرتكز على النتائج والتعاقد والمحاسبة،و اعتماد نهج تدبيري حديث،يضمن تحديد الأهداف وصياغتها بدقة ووضوح، وتحديد المسؤوليات، وتسطير برامج عمل محددة للمسؤولين، ومنحهم وسائل بلوغ وقياس الإنجازات، وتبادل المعلومات، على مختلف المستويات: الإدارة المركزية، الجامعات، الأكاديميات، النيابات، والمؤسسات التعليمية.

و يعتبر عامل السرعة في إحراز نتائج ملموسة، عنصرا حاسما للحيلولة دون تعثر المشاريع، وفقدان الحافز لدى الفاعلين والمستفيدين. ومن شأن الفعالية والسرعة في إنجاز المشاريع، أن تؤدي، إلى إضفاء مصداقية أكبر للبرنامج مع الشركاء،وبالتالي،ضمان التزام الشركاء، ودعمهم لإنجاز مشاريع البرنامج الاستعجالي.

وتحقيقا لهذه الغاية، سيعتمد تنفيذ البرنامج الاستعجالي، على نهج مبتكر، يشكل قطيعة مع الممارسات السابقة، ويقوم على بلورة مقاربة جديدة، تتلخص أهم مقوماتها كالتالي:

وبغية إدماج متطلبات الأجرأة منذ البداية، فإن التدابير المقترحة في البرنامج الاستعجالي، قد تم تنظيمها في

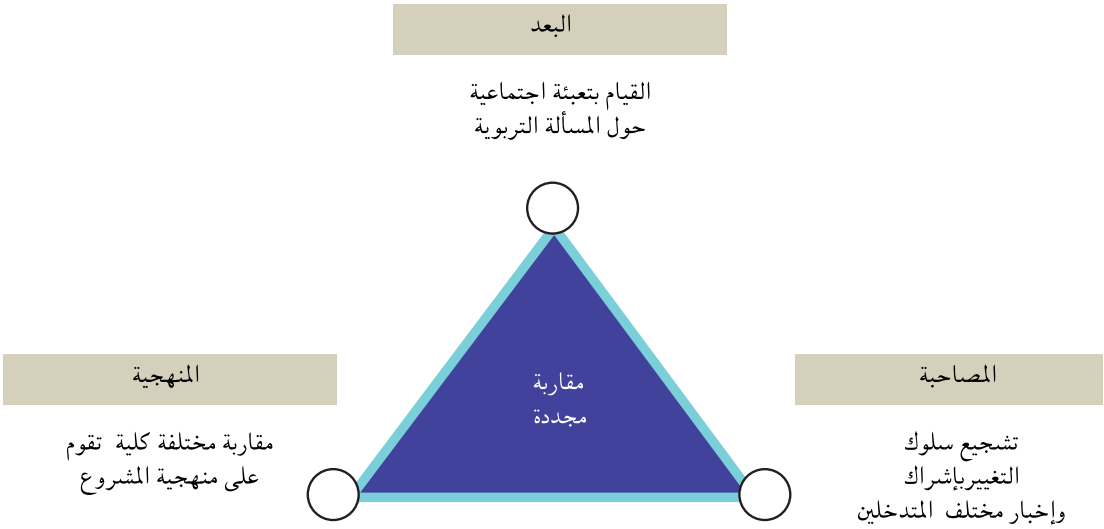

شكل مشاريع منسجمة ومتجانسة، تستجيب لأهداف مشتركة، تمت ترجمتها إلى خطط عمل محددة. ومن شأن اعتماد المقاربة بالمشروع، أن يتيح تنفيذ البرنامج الاستعجالي، على نحو منسق وعملي ومتحكم فيه.

2 - وضع عدة متينة لقيادة مراحل تنفيذ مقتضيات البرنامج الاستعجالي:

للحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تأخيرات وتعثرات وإكراهات محتملة، في التنفيذ وبلوغ الأهداف والنتائج المنتظرة، ينبغي أن يضمن نظام القيادة، بالخصوص، تحقيق قدر كبير من التفاعل في عملية صنع القرار، لضمان استمرارية تنفيذ البرنامج بشكل متواصل. وسيتم في هذا الشأن، وضع مجموعة من الأدوات والمؤشرات اللازمة، للتتبع الدقيق لعملية إعمال البرنامج، كما ينبغي عدم التردد في توفير الموارد البشرية والمالية، التي تضمن فعالية هذه العدة ونجاعتها.

المجال 1
التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المجال 1: التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 10 سنة

المشروع E1.P1: تطوير التعليم الأولي

العرض التربوي في التعليم الأولي لفائدة الأطفال يكاد ينحصر في قطاع التعليم الخاص:(الكتاتيب القرآنية والمؤسسات العصرية)، ويضل هذا العرض محدودا ويتوزع بصورة غير متوازنة كما ونوعا على مجموع التراب الوطني.

في سنة 2006 تم تسجيل:

59.7% من الأطفال في سن 4و5 سنوات بالتعليم ما قبل المدرسي(28.5% إناث بالعالم القروي) 80%بالكتاب.

42402 قسم بالتعليم الأولي.

تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2015 ،عن طريق اعتماد مفهوم جديد للتربية، يكون عصريا ومغربيا متأصلا.

تحضير التعميم باعتماد مشاريع نمطية تجسد المفهوم الجديد للتعليم الأولي.

تحديد مفهوم جديد للتعليم الأولي يكون عصريا ومتأصلا يستجيب للخصوصيات المغربية ويضمن للأطفال شروطا أفضل للتعلم.

تأهيل العرض التربوي في مجال التعليم الأولي من خلال:

- وضع عدة للتكوين تؤهل كافة المربيات والمربين؛
- تعميم مراكز إعداد الوسائل الديداكتيكية والدعم البيداغوجي على كل الأقاليم.

تطوير العرض التربوي العصري في التعليم الأولي في مجموع التراب الوطني أساس تكافؤ الفرص بين القطاعين الخاص والعمومي وذلك ب:

- تدخل حاسم للدولة في المناطق القروية والمهمشة بفتح أقسام للتعليم الأولي بمؤسسات التعليم الابتدائي ؛
- مساهمة قوية للقطاع الخاص في المجال الحضري مقابل إجراءات للدعم والتحفيز؛
- خلق بنية خاصة بهذا السلك التعليمي تتولى إعمال إستراتيجية تنمية التعليم الأولي والتنسيق بين الأطراف الفاعلة فيه.

وضع تكوين أساسي خاص بمهنة المربين بالتعليم الأولي لمدة سنة خلال مرحلة انتقالية، على أن يتم استكمالها بعد ذلك بإحداث إجازة مهنية.

تعزيز تأطير التعليم الأولي بتعبئة 250 مفتشا إضافيا وبإرساء سيرورة لتتبع وتقويم المربين والمؤسسات التربوية.

فتح 3600 قسم للتعليم الأولي بمؤسسات التعليم الابتدائي العام

أكثر من مليون طفل بالتعليم الأولي عند حلول سنة 2012

حوالي 390000 يوم تكوين لفائدة المربين

تكوين أساسي لما يفوق 3600 مربي

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية 10 سنة
المشروع E1.P2 : توسيع العرض في التمدرس الإلزامي

سمحت المجهودات المبذولة بالتعليم الابتدائي بنمو ملموس في نسبة التمدرس. إلا أن النموذج المعتمد في العالم القروي لا يساهم في تحسين جودة التعليم.
بالنسبة للثانوي الإعدادي وخاصة بالعالم القروي تظل الطاقة الاستيعابية دون المستوى المطلوب.

في سنة 2006 تم تسجيل
94% من التلاميذ على المستوى الوطني في سن ما بين 6-11 سنة منهم% 92.6 بالعالم القروي
6970 مدرسة ابتدائية و13381 مؤسسة فرعية؛
74.5% تلميذ متمدرس على المستوى الوطني في سن ما بين 12-14 سنة منهم 53.9% بالعالم القروي؛
46% من الجماعات القروية تتوفر على ثانوية إعدادية؛
قسم من خمسة أقسام تتوفر على 41 تلميذ بالثانوي الإعدادي.

بالابتدائي
تحقيق نسبة تمدرس خلال موسم 2012-2013 في حد أدناه 95% بالنسبة للأطفال البالغين من العمر ما بين 6-11 سنة؛
تحقيق نسبة استكمال التمدرس في الابتدائي بدون تكرار، في موسم 2014 -2015، تصل إلى 90% بالنسبة لتلاميذ فوج 2009 -2010

بالثانوي الإعدادي
تحقيق نسبة تمدرس خلال موسم 2012- 2013 تصل إلى 90% بالنسبة للأطفال البالغين من العمر ما بين 12-14 سنة؛
تحقيق نسبة استكمال التمدرس في الإعدادي خلال موسم 2017-2018، تصل إلى 80% بالنسبة للتلاميذ فوج 2009 -2010 .

سيتم العمل على بناء مدارس جديدة كفيلة ببلوغ التغطية الوطنية من أجل تحقيق نسبة تمدرس تصل إلى 95%. في كل جماعة على حدة.
إنجاز مدارس جماعتية في بعض الجماعات التي تعرف كثافة سكانية مهمة وتزويدها بالداخليات وبالنقل المدرسي لدعم التلاميذ غير القاطنين بالجماعة؛
تحسين ظروف الاشتغال التربوي في الأقسام متعددة المستويات باللجوء إلى:
- تحديد عدد المستويات داخل الفصل الواحد ما بين مستويين إلى ثلاثة مستويات كحد أقصى؛
- توفير العتاد الديداكتيكي الملائم لهذه الوضعية التربوية.

تسريع وتيرة تنمية التعليم الثانوي الإعدادي بالعالم القروي بشكل ينمي نسبة تغطية الجماعات ويقوي الطاقة الاستيعابية للمؤسسات؛
مواصلة وتيرة بناء المؤسسات الثانوية الإعدادية بالمجال الحضري؛
وضع عدة متكاملة لاختيارات إحداث المؤسسات تستجيب لمعايير جديدة سيتم ضبطها حسب مساطر واضحة تنخرط فيها الأكاديميات والنيابات.
إحداث آلية وطنية للإشراف على عملية البناء وترشيد نفقاته عن طريق الصفقات الإطار

ستنجز 2500 حجرة دراسية إضافية خلال الفترة ما بين 2009 و 2012، وخصوصا في الوسط القروي(1700حجرة)
إحداث 720 إعدادية جديدة (أي 6800 حجرة دراسية) ستفتح أبوابها خلال الفترة ما بين 2009 و 2012 . وسيحظى الوسط القروي بنسبة وافرة من البنايات تصل إلى 80% من الحجرات المزمع إحداثها في الثانوي الإعدادي. وستمكن عملية توسيع الطاقة الاستيعابية من توفير 330000 مقعد جديد بالثانوي الإعدادي،لتحقيق تغطية بنسبة 90% .

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة
المشروع E1.P3 : تأهيل المؤسسات التعليمية

نظرا لغياب مرجعية معيارية دقيقة وملائمة، وفي غياب الصيانة والترميم المنتظمين، فإن المؤسسات التعليمية غالبا ما توجد في في حالة متردية. ويتميز ويتميز مستوى تجهيزها بنقص كبير يؤثر سلبا على شروط التعليم والتعلم

خلال سنة 2006 تم تسجيل:
942 8 حجرة دراسية غير صالحة بالتعليم الابتدائي، و226 1 بالتعليم الثانوي التأهيلي الإعدادي؛
83% من الثانويات الإعدادية بالعالم القروي غير مزودة بالمرافق الصحية؛
63% من الثانويات الإعدادية غير مرتبطة بشبكة توزيع الماء الشروب؛
51% من الثانويات الإعدادية غير مرتبطة بشبكة الكهرباء.

ضمان تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات في المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية وداخلياتها، مع تأمين استمرار الصيانة بغية توفير ظروف مادية جيدة للمدرسين والتلاميذ.

مراجعة معايير البناء والتجهيز الجاري بها العمل في المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية من خلال:
- الحرص على تحديدها وفق خصوصيات المحيط؛
- تشتمل المعايير التي سيتم تحديدها على مجموع التدابير اللازمة لتيسير ولوج الأطفال المعاقين إلى المؤسسة التعليمية ؛
- ستولى عناية خاصة لعملية تحديد معايير تتلاءم والواقع السوسيو اقتصادي والجغرافي للجهات استجابة لمتطلبات الترشيد دون أن يؤثر ذلك على جودة الفضاءات التعليمية.

ستنظم حملة واسعة لتأهيل المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية المتردية، وكذا داخلياتها على مجموع التراب الوطني:
- إصلاح البنيات التحتية القائمة وتجهيزاتها؛
- تمكين كل المؤسسات التعليمية من الماء والكهرباء والمرافق الصحية؛
- توفير تجهيزات الصرف الصحي.

وضع نظام وقائي للصيانة سيتم تعميمه على كل المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية، عبر:
- يتعين على كل مؤسسة وضع مخطط سنوي وقائي للصيانة على أساس المعايير المحددة سلفا
- سيخصص بند من الميزانية المرصودة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين للصيانة الوقائية.

ترميم أكثر من 10000 حجرة دراسية مع تجهيزاتها المتقادمة؛
ترميم الداخليات؛
ربط جميع المؤسسات بالماء الصالح للشرب (100%) 40 % مرتبطة بالشبكة الوطنية و 60 % تتوفر على صهاريج الماء
ربط جميع المؤسسات بشبكة توزيع الكهرباء 80 % و 20 % ستجهز بالطاقة الشمسية
تزويد جميع المؤسسات بالمرافق الصحية.

المجال 1: التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P4. : تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي.

تم خلال السنوات الأخيرة بذل جهود جبارة لتطوير آليات الدعم الاجتماعي الكفيل بتيسير عملية تمدرس المتعلمين. إلا أن هذه المجهودات غير كافية.
إذا كانت نسبة تغطية الإعداديات بعدد من الداخليات قد عرفت تحسنا ملحوظا. فإن النقل المدرسي ظل محدودا ولم يعرف أي توسع.

خلال سنة 2006 تم تسجيل :
إعدادية واحدة من خمس إعداديات بالوسط القروي فقط تتوفر على داخلية؛
44.5% من التلاميذ بالوسط القروي فقط يستفيدون من الإطعام المدرسي؛
37600 تلميذ ممنوح بالثانوي الإعدادي؛
نسبة الهدر تصل 10.35% بالسنة السادسة ابتدائي؛
نسبة الهدر تصل 20.48% بالسنة الثالثة إعدادي.

تذليل الصعوبات السوسيواقتصادية والجغرافية التي تحول دون ولوج التعليم الإلزامي. وتشجيع استمرار المتمدرسين في التعليم بمحاربة أسباب الانقطاع الدراسي.

توسيع العرض في الداخليات بالوسط القروي:
- توفير داخلية لكل مؤسسة إعدادية جديدة في الوسط القروي؛
- فتح مجموعة من الداخليات بمؤسسات التعليم الابتدائي لمواكبة تطور المدارس الابتدائية الجماعية بالوسط القروي؛
- توسيع العرض بتطوير صيغة "دار الطالب" التي تسيرها الجماعات المحلية. وكذلك تطوير العروض الخاصة على غرار النموذج المعمول به على صعيد الأحياء الجامعية.

التوظيف الجيد للطاقة الاستيعابية للداخليات بالوسط القروي:
- فتح المطاعم المدرسية بالداخليات حتى في وجه التلاميذ الخارجيين ومضاعفة فترات الخدمات؛

توفير النقل المدرسي بالوسط القروي:
- بتعميم النقل المدرسي على صعيد كل ثانوية إعدادية جديدة. وكل مدرسة ابتدائية جماعية بالوسط القروي؛
- توفير صيغ أخرى للنقل تتلاءم مع الخصوصيات الجغرافية لبعض المناطق المعزولة (الدراجات الهوائية والعربات والحافلات)
- استثمار عدد من إمكانيات الشراكة من أجل تحسين تمويل وتدبير النقل المدرسي المزمع توفيره.

توفير المساعدات المادية للدعم المدرسي:
- سيتم توفير مساعدات مادية للدعم المدرسي لفائدة الأطفال في وضعية هشة.

خلق أكثر من 379 داخلية بالثانويات الإعدادية الجديدة بالوسط القروي. حيث سيضاعف عدد التلاميذ بالداخليات في المستوى الإعدادي 5 مرات في أفق سنة 2012؛
مضاعفة عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بالثانويات الإعدادية القروية بـ 8 مرات؛
نقل 50000 تلميذ؛
تخصيص 70 مليون درهم سنويا كمساعدة مادية لتمدرس التلاميذ في وضعية هشة؛
مضاعفة المنح الدراسية بخمس مرات 5.

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية سن 15 سنة
المشروع E1.P5 : محاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة

ماتزال نسبة التكرار السنوية مرتفعة بكل المستويات الدراسية، حيث بلغت في سنة 2006حوالي12.7% بالابتدائي و 18.9% بالثانوي الإعدادي
وقد اتخذت بعض التدابير من أجل تخفيف حدة ظاهرة التكرار، من بينها إحداث خلايا اليقظة على مستوى المؤسسات التعليمية لرصد التلاميذ المتعثرين وعمليات الدعم المدرسي ومراكز الإنصات والدعم السوسيواقتصادي.

في سنة 2006 تم تسجيل:
17%كنسبة للتكرار بالسنة أولى ابتدائي؛
31% نسبة التكرار بالسنة الثالثة ثانوي إعدادي؛
5.5% نسبة الهدر المدرسي بالابتدائي؛
13.4% معدل النسبة الهدر المدرسي بالثانوي الإعدادي.

تقليص الهدر المدرسي والفشل الدراسي للتلاميذ بما يمكن:
في سنة 2014-2015، من بلوغ نسبة استكمال سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائي دون تكرار تصل إلى 90% بالنسبة لفوج سنة 2009-2010؛
في سنة 2017-2018، من بلوغ نسبة استكمال سنوات الدراسة بالتعليم الثانوي التأهيلي الإعدادي دون تكرار تصل إلى 80% بالنسبة لفوج 2009-2010.

وضع آلية لمحاربة التكرار:
ضرورة معرفة وضعية التلاميذ بصورة دقيقة حتى يتسنى الرصد المبكر لمن يعاني منهم من صعوبات دراسية وتحديد التدابير الأكثر ملاءمة لمعالجتها قبل وصولهم إلى وضعية الفشل الدراسي، والانقطاع عن الدراسة.
وسترتكز هذه الخطة على ثلاثة فاعلين حاسمين في الميدان، وهم: المدرسون والمستشارون في التوجيه ومجلس القسم.
- المدرسون؛
- والمستشارون في التوجيه؛
- ومجلس القسم الذي يعمل على تحديد خطة العمل الدورية اللازمة لتمكين التلاميذ من سد الثغرات الملحوظة عند التلاميذ.

مأسسة الدعم المدرسي:
- ستتم مأسسة الدعم المدرسي المجاني بالابتدائي والثانوي الإعدادي وذلك بإدراجه في استعمالات الزمن الأسبوعية للمدرسين.
- تنظيم فترات تدريبية لدعم وتأهيل تلاميذ السنة النهائية من كل سلك في المواد التعليمية الأساسية؛
- تنظيم دورات تدريبية (أبواب مفتوحة) قبل بداية السنة الدراسية بالنسبة للأطفال المتعثرين؛
- تعميم مراكز الإنصات والوساطة لتوفير إطار مؤسسي للاستقبال والدعم لفائدة التلاميذ المتعثرين؛
- وضع إطار لدراسة أثر الدعم المدرسي.

وضع خطة للتتبع الفردي للتلاميذ عبر بطاقة ترافق التلميذ في مساره الدراسي؛
ثلاث ساعات للدعم المدرسي أسبوعيا بالابتدائي وسيتم إدماج هذه الحصص في استعمال الزمن الأسبوعي للتلاميذ؛
أربع ساعات للدعم المدرسي بالثانوي الإعدادي وسيتم إدماج هذه الحصص في استعمالات الزمن الأسبوعية للتلاميذ، غير أنها لا تعني سوى التلاميذ المتعثرين
تنظيم دورات تدريبية للدعم وتأهيل التلاميذ خلال العطل البينية ونهاية السنة الدراسية وبدايتها

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية السن 10

المشروع E1.P6: الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية

لم يتم تعميم التربية البدنية والرياضة المدرسية في مؤسسات التعليم الابتدائي وذلك راجع لانعدام توفر التجهيزات الرياضية الملائمة والنقص الحاصل في تكوين الأطر التعليمية.

6906 مدرسة ابتدائية مدارس مستقلة.ملحقات التعليم الإعدادي بالإضافة إلى المراكز التعليمية؛
131625 مدرس ابتدائي؛
3657404(جميع التلاميذ الذين ينتمون لـ 6906 مدرسة ابتدائية)؛
131625 من مجموع الوثائق الديداكتيكية والبيداغوجية.

الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية

العمل على تعميم التربية البدنية والرياضة المدرسية ومواكبتها ببرنامج يهتم بوضع التجهيزات الرياضية الملائمة.
تأهيل وتجهيز المنشآت الرياضية والمرافق التابعة لها بـ 3000 مؤسسة ابتدائية.
تزويد المؤسسات التعليمية بالأدوات الرياضية الديداكتيكية والعدة البيداغوجية الملائمة.
تنظيم دورات تكوينية لأساتذة التعليم الابتدائي وتخصيص مؤطر لكل 25 أستاذا.
تأهيل التربية البدنية والرياضة المدرسية بالتعليم الثانوي.
تأهيل المشآت الرياضية والمرافق التابعة لها بالثانويات وتزويدها بالعتاد الرياضي الملائم والوثائق البيداغوجية اللازمة.

تأهيل وتجهيز 3800 ملعب رياضي بالنسبة للمؤسسات الابتدائية.
تخصيص مؤطر في مجال التكوين لكل 25 مدرس بالتعليم الابتدائي.
توفير بنية تحتية للرياضة بالإعداديات.
ضمان جودة الرياضة المدرسية عبر التراب الوطني.

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10

المشروع E1.P7 : إنصاف الأطفال والجماعات دوي الاحتياجات الخاصة

رغم المجهودات التي بدلت لتعزيز الخدمات المقدمة لفائدة الأطفال دوي احتياجات خاصة بتوفير العتاد البيداغوجي الضروري لولوجهم عملية التمدرس، فإن ما يناهز 155.000 طفل معاق (حسب المعطيات الواردة سنة 2004).لم يتمكنوا من التمدرس و تنعدم فرص ولوج هذه الفئة إلى الأقسام الدراسية العادية، علاوة على ذلك فإن الأقسام المدمجة المخصصة للأطفال المعاقين ليست متاحة إلا في مؤسسات التعليم الابتدائي.

خلال سنة 2009 تم رصد:
432 فصلا للإدماج المدرسي
113 مدرس و13مفتش مختص في مجال الإعاقة
تلميذين من بين ثلاثة لا يلجؤون إلى المدرسة (حسب معطيات 2004)

ضمان ولوج متكافئ للتعليم لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقون، الأحداث الجانحون، أطفال الشوارع، تشغيل الأطفال)

وضع إستراتيجية خاصة لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يستدعي:
- تشخيص الوضعية الاجتماعية التي يعيشها الأطفال ذوي الإعاقة.
- تحسين ولوج المعاقين للأقسام العادية.
- توسيع الطاقة الاستيعابية للفصول المخصصة لاستقبال هذه الفئة.

تحديد إستراتيجية خاصة لفائدة الأطفال في وضعية صعبة يستدعي:
- تخصيص اعتمادات مالية لتنظيم برامج التكوين لفائدة الأطفال الجانحين.
- ضمان تمدرس فعال لفائدة أطفال الشوارع.

تحديد إستراتيجية خاصة لفائدة أطفال الجماعات ذوي احتياجات خاصة.
- التعريف بالإستراتيجية المحددة لفائدة الأطفال المقيمين بالخارج.
- التعريف بالإستراتيجية المحددة لفائدة أطفال المهاجرين عند عودتهم إلى المغرب.

تحديد إستراتيجية خاصة لتعليم الأطفال الموهوبين.
- التعريف بالإستراتيجية المحددة لتكوين الأطفال الموهوبين.

إحداث 800 فصل مدمج في أفق 2012؛
العمل على استقبال أزيد من 9600 طفل"ة" معاق؛
توفير خدمات لفائدة أطفال الشوارع، وللأطفال الجانحين الذين يوجدون بالمؤسسات السجنية؛
تطوير الإستراتيجية المعدة في مجال تكوين الأطفال الموهوبين؛
تم إدماج مصوغة تكوينية خاصة في التكوين الأساسي للأطر التعليمية؛

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10

المشروع E1.P8 : تحسين العتاد البيداغوجي

أسفرت نتائج الاختبارات الدولية عن وجود مجموعة من الثغرات التي تعتري بنية تقييم التعلمات تجلى ذلك في العدة البيداغوجية والمقاربة البيداغوجية المعتمدة، وفي النظام المعتمد في عملية التقييم، وفي مجال استخدام تقنية المعلومات والوسائل البيداغوجية.

صنف المغرب في :

المرتبة 44 من بين 45 دولة في اختبار PIRLS سنة 2006 بالنسبة للقراءة والفهم.

المرتبة 40 من بين 45 دولة في اختبار TIMSS سنة 2003 في مجال العلوم والرياضيات.

32%من المؤسسات تمول تعليم الصناعة التكنولوجية كما استهدفت العملية 22%من الفصول الدراسية.

ضمان جودة عالية في مجال التحصيل من خلال العمل على إمداد التلاميذ بالمهارات والكفايات الضرورية والعمل على تكييفهما مع العتاد البيداغوجي الملائم.

استكمال تفعيل المقاربة بالكفايات يقتضي:

- الاستيعاب التام لروح بيداغوجيا الإدماج باعتبارها إطارا مرجعيا لترسيخ اعتماد المقاربة بالكفايات
- ضبط عملية تدبيرها ، وتعاطيها الفعلي مع مجمل القضايا الجوهرية التي تمس البرامج الحالية.

تحقيق الملاءمة بين البحث والتجديد التربويين وحاجات المنظومة التربوية.

تعزيز تحصيل المواد العلمية والتيكنولوجية

تحديث الوسائل البيداغوجية.

اعتماد بيداغوجيا الإدماج.

إدماج الأنشطة المقترحة ضمن مشروع" اليد في العجين" بشكل نظامي بجميع مؤسسات التعليم الابتدائي والإعدادي.

تحديث الوسائل الديداكتيكية على مستوى جميع المؤسسات التعليمية.

المجال 1 : التحقيق الفعلي للإلزامية التعليم إلى غاية السن 10
المشروع E1.P9: مراجعة المناهج الدراسية.

إطلاق مخطط عمل يستهدف تعميم المناهج الجهوية انطلاقا من الدخول التربوي 2008-2009.

القيام بمراجعة المناهج الدراسية لتحقيق جودة التعليم.

تقييم المناهج الدراسية الحالية؛
العمل على توفير العدة اللازمة المتعلقة بعملية مراجعة المناهج؛
إعادة تنظيم الغلاف الزمني المعتمد في التعليم الابتدائي:
- تقليص الزمن المخصص لتلقين المواد الدراسية والتركيز على تلقين التعلمات الأساسية.
- تخصيص حيز من الغلاف الزمني بالتعليم الابتدائي لمراجعة الواجبات المنزلية والفروض والاهتمامات التربوية.

مراجعة مواصفات التخرج وتدقيقها؛
مراجعة الهندسة البيداغوجية و إعادة تحديد المواد و الحقول الدراسية حسب الأقطاب؛
تعميم المجزوءات التعليمية الجهوية في التعليم الابتدائي.

مراجعة المناهج الدراسية.

المجال 1: التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية السن 15

المشروع E1.P10: إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وحفز روح الإبداع ضمن مجال التعلمات.

إن استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة التربوية باعتبارها دعامة بيداغوجية تظل غاية بعيدة المنال. وبالطبع. فقد تم في المرحلة الأولى من العملية تجهيز بعض المؤسسات التعليمية في إطار برنامج جيني. لكن لم يواكب هذا البرنامج تكوينات خاصة لفائدة المدرسين. وكذا تطوير المضامين الرقمية. مما ساهم في تكريس الهوة بفعل عدم الاستخدام الفعلي للتجهيزات المتوفرة.

العمل على إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضمن التعلمات .باعتبارها دعامة بيداغوجية لتحسين جودة التعليم.

تحسين عدة قيادة برنامج جيني.
وضع إستراتيجية خاصة بعملية توفير التجهيزات تستهدف إدماج تقنية الإعلاميات في المحيط التربوي للتلاميذ .
وضع إستراتيجية خاصة لضبط الحاجيات المحلية في مجال التكوين .
تسريع وتيرة إنتاج المضامين الرقمية.
العمل على ملاءمة المضامين الرقمية مع المناهج الوطنية؛
تتبع سيرورة الاستعمالات لدى المستعملين للرفع من جودة التعلمات و المهارات؛
وضع إستراتيجية فعالة لقيادة التغيير.

العمل على تجهيز كل مؤسسة ابتدائية ب 8 إلى 12 جهاز حاسوب. مع إحداث قاعة متعددة الوسائط بكل ثانوية إعدادية وتأهيلية. وتجهيز كل مؤسسة تعليمية بتركيبة من الأجهزة تضم حاسوبا محمولا و جهاز عرض فيديو.
إطلاق برنامج نافدة لتمكين الأطر التعليمية من وسائل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
تجهيز كل ثانوية إعدادية و تأهيلية بقاعة متعددة الوسائط.
تطوير استعمال تقنيات الإعلام و الاتصال عبر سياسة مواكبة و تثمين الممارسات الجيدة .

المجال 1: التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية السن 10

المشروع E1.P11: تحسين نظام التقييم والإشهاد.

انخرط المركز الوطني للتقييم والإشهاد في مختلف العمليات المتعلقة بتوحيد أنظمة التقييم بامتلاكه تصورا واضحا حول عملية تصحيح أوراق الامتحانات بالاعتماد على دلائل مرجعية تقنن هذه العملية. لكن بالرغم من ذلك فإن جهاز التقييم لازال غير مأسس ولايتم تفعيل أدواره على مستوى كل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما لا يضمن تكافؤ الفرص لجميع التلاميذ.

يحتل المغرب المرتبة:
44 من بين 45 دولة حسب اختبار PIRLS سنة 2006 في مجال القراءة والفهم.
40 من بين 45 دولة حسب اختبار TIMSS سنة 2003 في مجال العلوم والرياضيات.

الارتقاء بنظام التقييم والإشهاد.

تحسين نظام التقييم والإشهاد يقتضي:
- إنجاز إفتحاص معمق لمجموع مكونات نظام الامتحان من أجل تحديد التدابير اللازمة لتحسين نظام التقويم و الإشهاد؛
- إرساء الممارسة الامتحانية على معايير وطنية موحدة تعتمد مقاربة الجودة؛
- دعم قدرات الأكاديميات الجهوية في مجال إعداد عدة القياس والمعالجة؛
- إرساء سياسة وطنية في مجال تقويم المدرسين تعتمد مقاربات حديثة؛
- ترصيد التجربة الأولى للنظام الوطني للتقييم و الإشهاد.
- إحداث نظام لتقييم البنيات.

مأسسة النظام الوطني للتقويم الدوري لتعلمات.
إعادة تحديد نظام الامتحانات المدرسية و الاشهادية.
وضع نظام لتقييم أداء الموظفين.
وضع نظام لتقييم وحدات منظومة التربية والتكوين.

المجال 1 :التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية السن 15
المشروع E1.P12 : تحسين جودة الحياة المدرسية.

مواد و أنشطة التفتح غير مدرجة في البرامج بطريقة نظامية.
ونادرا ما يتم الاستفادة منها، وذلك راجع إلى عدم توفر أطر تعليمية متخصصة في هذا المجال.
غياب مقاربة "القيادة" في تدبير المؤسسات التعليمية يعود إلى محدودية معايير انتقاء مديري المؤسسات و ضعف تكوينهم و محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

16% من المؤسسات التعليمية استفادت من حصص التربية الموسيقية منها 10% من الأقسام الدراسية.
35% من المؤسسات التعليمية استفادت من الحصص المخصصة للتربية الأسرية من بينها 21% من الأقسام الدراسية.
39% من المؤسسات التعليمية استفادت من حصص التربية الفنية من بينها31% من الأقسام الدراسية.

إعادة تنظيم الحياة المدرسية لجعلها رافعة لتحسين جودة التعلمات والمساهمة في تفتح التلاميذ.

أجرأة أنماط التنظيم والتدبير الحديثة للمؤسسات التعليمية يقتضي:
- تعزيز سلسلة التدبير الحديثة.
- توفير الأطر الإدارية و الوسائل الضرورية لتقوية سلسلة التدبير.

تدبير الزمن المدرسي.
- تعميم تدريس مواد التفتح في الإعدادي الثانوي.
- ضبط جدول الحصص الزمنية اليومية والسنوية حسب الخصوصيات الجهوية.
- ترشيد تدبير جداول الحصص بالنسبة للأطر التعليمية على مستوى مؤسسات التعليم الثانوي.

تفعيل مشاريع المؤسسات.
الارتقاء بالأنشطة الفنية و أنشطة التفتح.
- إحداث أندية خاصة بالأنشطة الفنية والتفتح تؤطرها أطر تعليمية.

ترسيخ قيم المواطنة في المنظومة التربوية.
- وضع العدة اللازمة للوقاية من العنف المدرسي.
- تبني الحكامة الجيدة في التعاطي مع مجال حقوق الإنسان والمواطنة.

تلقين فعلي لمواد التفتح؛
إدراج الدعم المدرسي في منهاج التدريس بالابتدائي؛
تعزيز سلسلة التدبير بالمؤسسات، و تمكين المدبرين من الأدوات الضرورية للعمل؛
جداول الحصص تم ترشيدها بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي؛
إحداث آليات للوقاية من العنف المدرسي؛
وضع ميثاق يضبط العلاقة بين الفاعلين التربويين؛

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية السن 15
المشروع E1.P13 : دعم الصحة المدرسية والأمن الإنساني.

يعاني النظام الصحي المدرسي من ثغرات بنيوية. نظرا لعدم توفر المؤسسات التعليمية على قاعة للتمريض وغياب التجهيزات الطبية الضرورية لتقديم الإسعافات الأولية ، علاوة على عدم احترام كل المؤسسات لشروط النظافة.

العمل على وضع نظام صحي مدرسي فعال لتأمين الحماية الضرورية داخل الفضاءات التعليمية في مواجهة كل المخاطر المحتملة غير تأهيل الأمن الإنساني و الوقاية الصحية للتلاميذ.

يقتضي الحفاظ على السلامة البدنية والصحية للتلاميذ:
- وضع نظام خاص بالصحة المدرسية؛
- وضع نظام للتغطية الصحية لفائدة للتلاميذ؛
- وضع خطة لتجهيز المؤسسات بالمعدات الطبية والأدوية الضرورية؛
- تعزيز الشراكات في مجال الحفاظ على الأمن الإنساني للتلاميذ.

تأهيل قواعد الأمن والنظافة في المؤسسات التعليمية:
- وضع قواعد النظافة والأمن بالمؤسسات التعليمية؛
- وضع استراتيجة متكاملة لتوفير الأمن الإنساني بالوسط المدرسي؛
- العمل على توفير الوسائل الخاصة لمواجهة المخاطر الطبيعية والتكنولوجية.

توظيف 300 مساعد اجتماعي صحي كل سنة.
العمل على توفير الاستشارات الطبية والإستشفائية لفائدة 100 ألف تلميذ خلال الدخول التربوي 2008 - 2009.
إحداث خلايا لتتبع الوضع الصحي على مستوى كل نيابة إقليمية.
وضع إستراتيجية للحفاظ على الأمن الإنساني للتلاميذ.

المجال 2
حفز روح المبادرة والتميز في المؤسسة الثانوية التأهيلية وفي الجامعة.

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة.

المشروع E2.P1 : تأهيل العرض التربوي بالثانوي التأهيلي.

خلال سنة 2006 نجد:

717 ثانوية؛

48% هي نسبة تمدرس الفئة العمرية 15-17 سنة

33.6% من الثانويات تتوفر على داخليات؛

15% من الأقسام تتضمن 41 تلميذا وأكثر؛

13,9% هي نسبة الهدر بالثانوي.

خلال السنوات الأخيرة، أتاحت المجهودات الهامة المبذولة الرامية إلى تطوير البنيات التحتية بالثانويات التأهيلية، وبالوسط القروي على الخصوص، تسجيل تطور هام في نسب التمدرس في التعليم الثانوي التأهيلي.

وبهذا ارتفع عدد المؤسسات الثانوية التأهيلية العمومية من 562 سنة 2000-2001 إلى 717 سنة 2006-2007، أي بمعدل زيادة قدرها 27% وتنامت هذه المجهودات في الوسط القروي بإنشاء 59 ثانوية تأهيلية منذ سنة 2000 كما أن نسبة تغطية الثانويات التأهيلية بالداخليات تظل ضعيفة.

بلوغ نسبة استكمال التعليم الثانوي التأهيلي سنة 2020 - 2021 قدرها 60% بالنسبة لتلاميذ لفوج 2009 -2010.

ضمان إصلاح وتأهيل البنيات التحتية، وتجهيزات الثانويات التأهيلية وداخلياتها؛

تسريع وتيرة إحداث الثانويات التأهيلية لضمان تغطية كافية للتراب الوطني وتعزيز القدرة الاستيعابية؛

إنشاء داخلية بكل ثانوية جديدة بالعالم القروي؛

تحيين معايير البناء والتجهيز الجاري بها العمل، مع الحرص على تكييفها حسب نوعية الثانويات التأهيلية؛

العمل على توفير كل المكونات الضرورية لحسن سير العملية التعليمية بالثانويات التأهيلية؛

إنجاز حملة واسعة لإعادة تأهيل الثانويات التأهيلية والداخليات بمجموع تراب المملكة بهدف:

- إصلاح البنيات التحتية الموجودة وكذا التجهيزات ؛
- ربط المؤسسات بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء؛

إرساء جهاز وقائي للصيانة وتعميمه في كل الثانويات؛

بلورة مخطط سنوي للصيانة الوقائية على مستوى كل مؤسسة وفق معايير محددة؛

تخصيص أسطر مالية للأكاديميات في مجال الصيانة الوقائية.

إحداث 320 ثانوية تأهيلية جديدة من الآن و إلى حدود 2012 منها 104 بالوسط القروي

جعل أعداد التلاميذ يمر من 700000 إلى 970000

إحداث أزيد من 12500 سرير إضافي بداخليات الثانويات التأهيلية

مضاعفة عدد المنوحين بـ 2,5

إعادة تأهيل حوالي 550 حجرة متردية بالثانويات التأهيلية

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة.

المشروع E2.P2 : تشجيع التميز.

خلال سنة 2007 نجد:

22 مركز للأقسام التحضيرية للمدارس العليا

2505 تلميذ ممدرس بالأقسام التحضيرية

لم يتم إحداث أية ثانوية تأهيلية مرجعية منذ سنة 2000.

بخصوص الأقسام التحضيرية، أحدثت ستة مسالك، غير أن إمكانيات ولوج المتخرجين منها للتعليم العالي تظل محدودة

وأخيرا بالنسبة لحفز التلاميذ على التفوق، ينبغي الإشارة إلى وجود بعض العمليات الإيجابية التي ترسخت، إلا أنها تظل محدودة

تشجيع التفوق باعتباره دعامة مهمة في تحسين مردودية منظومة التربية والتكوين.

إحداث مؤسسات مرجعية وخلق ثانويات للتميز

- إحداث ثانويات تأهيلية مرجعية؛
- إحداث ثانويات تأهيلية للتميز؛

تطوير الأقسام التحضيرية لولوج المدارس العليا

- مراجعة إطار الأساتذة المبرزين العاملين في الأقسام التحضيرية؛
- إصلاح البنيات التحتية لمراكز الأقسام التحضيرية؛
- تفويت خدمات (الإطعام والنظافة والبستنة والحراسة...) بالداخليات إلى جهات خارجية.

حفز التفوق

- خلق دينامية للتنافس والتفوق في صفوف للتلاميذ والطلبة؛
- إحداث بنيات تعليمية خاصة بالأطفال المتميزين والمتفوقين.

إحداث ثانوية تأهيلية مرجعية في كل جهة.

إحداث 8 ثانويات تأهيلية للتميز.

رفع عدد المتمدرسين بالأقسام التحضيرية إلى 7550 تلميذ.

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة.

المشروع E2.P3. : تحسين العرض التربوي في التعليم العالي.

خلال سنة 2006 نجد :

272.578 طالبا بالجامعات

17% هي نسبة التكرار لمجموع المسالك، وتبلغ 30% في المسالك ذات الولوج المفتوح

المدارس العليا للتكنولوجيا لا توظف سوى 40% من طاقتها الاستيعابية؛

33% من الطلبة هم من يحصل على الإجازة.

تم إرساء إعادة تنظيم الأسلاك الجامعية على مستوى الإجازة والماستر في إطار إصلاح نظام LMD (الإجازة-الماستر—الدكتوراه) وبذلت مجهودات كبيرة لتطوير المسالك التقنية والمهنية في كل جامعة.

مازال التلاميذ حاملو البكالوريا يتوجهون في أغلبهم إلى المسالك ذات الولوج المفتوح، وخصوصا كليات الآداب والعلوم الإنسانية وكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الارتقاء بالمردود الداخلي للتعليم العالي و تطوير قابلية اندماج خريجيه في سوق الشغل.

توفير ظروف ملائمة للتكوين والإيواء لفائدة الطلبة..

توسيع الطاقة الاستيعابية وإصلاح البنيات التحتية الجامعية:

- توسيع المؤسسات الجامعية الموجودة وتشييد مؤسسات جامعية جديدة؛
- ترشيد استعمال البنيات المتوفرة (استعمال القاعات المتوفرة في مؤسسات جامعية أخرى وكذا استعمال المرافق خلال فصل الصيف...) ؛

بلورة تصميم مديري دقيق لتوسيع وتطوير العرض التربوي الجامعي يغطي كل مجالاته ، وذلك بهدف الرصد الدقيق لمختلف مكونات هذا العرض في المستقبل على مستوى معايير حجم المؤسسات والأعداد الطلابية والمسالك والبنيات التحتية والموارد البشرية الواجب تعبئتها. وسيضع هذا التصميم المديري أسس جامعة قوية تمزج بين وضوح الرؤية والقرب الجغرافي من الطلبة.

تنمية العرض التربوي الجامعي المستجيب لحاجات سوق الشغل و تشجيع التعاقد بين الجامعات والدولة والفاعلين في مختلف القطاعات النشيطة

- مهننة المسالك ذات الولوج المفتوح لتسهيل إدماج المتخرجين وتطوير إجازات مهنية جديدة موجهة نحو القطاعات التي تعاني نقصا في اليدالعاملة بتعاون مع الفيدراليات المهنية.
- تسريع وتيرة تطوير المسالك التقنية والمهنية الملائمة لسوق الشغل؛

وضع تدابير لمحاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة؛

تأهيل و إصلاح البنيات التحتية وتجديد التجهيزات المتردية وإرساء نظام للصيانة بالكليات والأحياء الجامعية؛

توفير ما يقارب 124.000 مقعدا تربويا في الجامعة

مضاعفة الطاقة الاستيعابية لمسالك الدبلوم الجامعي والإجازات المهنية DUT وشهادة التقني العالي التقني BTS

تسجيل 1/3 الطلبة الجامعيين في المسالك التقنية والعلمية والمهنية

خلق حوالي 10.000 سريرا بالأحياء الجامعية

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة.

المشروع E2.P4 : تشجيع البحث العلمي.

في سنة 2005 الإمكانات المرصودة للبحث العلمي تمثل 0,8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام
في سنة 2006 بلغ عدد الأساتذة الباحثين 9.219 باحثا ؛
في سنة 2001 تم إنشاء صندوق لتمويل البحث العلمي يحتوي اليوم على أكثر من 800 مليون درهم؛
أربعة برامج للدعم الموضوعاتي للبحث العلمي، وهي برامج سمحت بتمويل 600 مشروع بغلاف مالي وصل إلى 110 مليون درهم.

بالرغم مما تحقق ،خلال السنوات الأخيرة من عمليات وإجراءات لم يحظ البحث العلمي بعد بالقيمة التي يستحقها. فالمهام والعلاقات التبادلية لمختلف هيئات قيادة البحث العلمي غير واضحة، إذ لا توجد عدة منظمة لتقويم البحث العلمي.
إن جاذبية مهنة الباحث بدأت تفقد بريقها بفعل غياب قانون منسجم بخصوصها على الصعيد الوطني.

تشجيع الطاقات والابتكارات من أجل تحقيق إشعاع البلاد في مجال البحث العلمي والتقني.
إبراز قيمة نتائج البحث العلمي بتوجيهه أكثر نحو حاجيات محيطه السوسيواقتصادي

تحسين الحكامة وتتبع البحث العلمي
- وضع عدة معلوماتية بين الوزارة وبين مؤسسات البحث لضمان تتبع منتظم وقيادة فعالة لبرامج البحث؛
- إنجاز تقويمات خارجية ومستقلة بهدف تتبع إنجازات البحث العلمي؛
توطيد جاذبية مهنة الباحث؛
الرفع من موارد تمويل البحث العلمي، وتنويعها واستدامتها
- إنشاء مصادر تمويل إضافية قارة للبحث العلمي، على شكل إجراءات تشجيعية للاستثمار الخاص في مجال البحث العلمي؛
- تشجيع الجامعات على تنويع موارد تمويلها من خلال إنشاء شركات، والمساهمة في المقاولات الحرة ؛
- النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي؛
الرفع من قيمة أعمال البحث العلمي؛
- إعطاء الأولوية في التمويل لفائدة مشاريع البحث التي تستجيب أكثر للحاجيات السوسيواقتصادية وللبرامج التنموية الوطنية والجهوية ؛
- إرساء خلايا وسيطة بين الجامعات والمقاولات بصورة مهنية ؛
- وضع عدة لمواكبة إجراءات إيداع الملكية الفكرية ؛
- إحداث شبكات وأقطاب تنافسية حول الجامعات في المناطق الاقتصادية النامية بتعاون مع الجماعات المحلية .

الرفع من قيمة مهنة الباحث؛
تنويع مصادر التمويل للرفع من الموارد المخصصة للبحث ؛
خلق شبكات وأقطاب تنافسية حول الجامعات؛

المجال 3
مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع E3.P1: تعزيز كفاءات الأطر التربوية

لقد تم الشروع في العديد من الخطوات الواعدة في هذا الشأن، من بينها وضع الإطار المرجعي لتوصيف الوظائف والكفايات لمهن التعليم المدرسي والعالي. لكن جودة هذا التكوين وتحقيق ملاءمته مع الكفاءات المطلوبة في مختلف المهن يحتاجان إلى تعزيز. ومن جهة أخرى، يستلزم التكوين المستمر أن يكون مهننا حتى يكون ذا تأثيرات حقيقية ميدانية.

تم في سنة 2007 إحصاء:
34 مركزا لتكوين المعلمين؛
13 مركزا تربويا جهويا؛
8 مدارس عليا لتكوين الأساتذة؛
2930 مدرسا يتم تكوينهم كل سنة؛
طاقة استيعابية يتم استخدامها بنسبة 4% بالنسبة لمراكز تكوين المعلمين و9% بالنسبة للمدارس العليا للأساتذة.

التوفر على أطر تربوية وإدارية ذات جودة عالية وتكوين جيد في جميع مستويات منظومة التربية والتكوين.

التكوين الأساسي للأطر:
- فتح مسالك جامعية للتربية يمتد التكوين بها 3 سنوات (مستوى الإجازة) لاستقبال الطلبة الراغبين في متابعة التكوين في ميدان علوم التربية والتقنيات البيداغوجية.
- تجميع مؤسسات التكوين داخل المراكز الجهوية للتكوين.
- إحداث مديرية مركزية لتكوين الأطر.

تحديد شروط ولوج مهن التدريس:
- ثلاث سنوات بعد الباكالوريا على الأقل، كشرط لولوج مراكز التكوين بالنسبة لجميع الأسلاك.
- اعتماد معايير أخرى في الانتقاء بعين الاعتبار، مثل الحافز الشخصي للمترشحين ومؤهلاتهم البيداغوجية والإنسانية.

تدعيم التكوين المستمر:
- إحداث نظام جديد للتكوين المستمر على مستوى التعليم المدرسي.
- إحداث نظام فعال وناجع للتكوين المستمر.
- توفير وسائل التدبير الضرورية لقيادة التكوين المستمر.
- إعداد مخططات للتكوين التأهيلي لفائدة مديري المؤسسات ومخططات أخرى للتكوين المستمر لفائدة المدبرين ومديري المؤسسات، تكون مرتكزة على حصيلة الكفاءات.

إحداث مسالك جامعية للتربية والتكوين التأهيلي تتراوح مدة التكوين بها بين سنة وسنتين.
تجميع مراكز تكوين المدرسين على الصعيد الجهوي.
حوالي 1,5 مليون يوم من التكوين المستمر سنويا لفائدة الأطر العاملة بالتعليم المدرسي.

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع E3.P2: تعزيز آليات التأطير والتفتيش بالتعليم المدرسي

يشكل غياب مقاربة تدبيرية في تسيير المؤسسات التعليمية وضعف نظام القيادة الإجرائية لجهاز التفتيش خللا جوهريا في نظام التأطير والتقييم. ويعد هذا النظام نظاما غير تحفيزي لا يشجع على الاستحقاق، إذ لا a بين الأداء المهني والأجور.

في 2007، تبين :
وجود قرابة 3000 مفتش؛
متوسط عمر المترشحين لمنصب مدير مؤسسة تعليمية55 سنة؛
مدة التكوين لمهنة مدير مؤسسة تعليمية هي 19 يوما؛
44 مدرسة ابتدائية بدون مدير؛
276 إعدادية بدون مدير؛
265 ثانوية بدون مدير و363 بدون ناظر.

القدرة على قياس فعالية مختلف المتدخلين في منظومة التربية والتكوين وربطها بتحفيزات مناسبة وجعلهم منخرطين في أعمال أوراش الإصلاح.

أجرأة الإطار المرجعي لتنظيم جهاز التفتيش:

- مراجعة هيكلة أدوار جهاز التفتيش في أفق تعزيز مسؤولياته عبر تفعيل الوثيقة الإطار لمنظومة التفتيش؛
- إحداث مناطق تربوية خاصة يعهد فيها للمفتش بمسؤولية الحرص على بلوغ الأهداف المرسومة.

إعطاء دينامية جديدة لوظيفة التفتيش ومهمة التأطير التربوي وتجديدهما عبر:

- تفعيل أدوار المفتشية العامة للتربية والتكوين المنصوص عليها في الوثائق الرسمية؛
- تعزيز تنظيم التفتيش المركزي التخصصي؛
- إعداد دليل مهني للمفتشين وميثاق أخلاقيات المهنة ودفتر للمساطر؛
- ملاءمة جميع الوثائق الناظمة لعمل الهيئة لأدوارها الجديدة؛

تعزيز نظام التكوين الأساسي والتكوين المستمر لجهاز التفتيش:

- تجديد هندسة تكوين أطر التفتيش؛
- تدعيم التكوين المستمر للمفتشين.

تنظيم عمل المفتشين وفق مجموعات عمل مناطق تربوية وحسب منطق تأطيري مصاحب للمدرسين؛
تقوية نظام التكوين الأساسي للمفتشين؛
تدعيم نظام التكوين المستمر للمفتشين..

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين.

المشروع E3.P3: ترشيد الموارد البشرية

تسجيل تأخر في تفعيل اللامركزية. فثمة عوائق تحول دون اتخاذ تدابير ضرورية، مثل إحداث نظام أساسي جهوي خاص بالموظفين. من جهة أخرى، يلاحظ انعدام الترشيد الأمثل لجداول الحصص الخاصة بالسلك الثانوي وكذا ضعف الحركية الوظيفية في استعمال الموارد البشرية، بسبب انعدام التكوين المستمر لهيئة التدريس.

في 2007، تبين:

وجود 260 000 مدرس، ضمنهم 10 000 أستاذ بالتعليم العالي، أي أزيد من 40%من موظفي القطاع العمومي؛

توظيف ما يناهز 10% من المدرسين في مناصب إدارية؛

نسبة الرضا عن طلبات الحراك الجغرافي تعادل 8.5%

نسبة ملء جداول الحصص 83% ، أي ما يعادل 20% من احتياطي الترشيد.

إحداث تدبير لامركزي للموارد البشرية يعتمد مبدأ النجاعة والعقلانية.

إعطاء الموارد البشرية قيمتها المستحقة وكذا إشراكها وتحسيسها بمسؤوليتها الحقيقية..

تحديد مهن المنظومة التربوية:

- اعتماد التدبير بالوظائف والكفاءات لأطر التعليم المدرسي
- اعتماد التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بالنسبة لأطر التعليم المدرسي طبقا لأمد طويل أو متوسط
- إعادة تنظيم عملية توظيف المدربين ومديري المؤسسات التعليمية.

التدبير التوقعي للأطر:

- ترشيد تدبير الموارد البشرية
- تقوية التدبير التوقعي للموارد البشرية

اعتماد اللامركزية في تدبير الموارد البشرية:

- تفعيل مبدأ اللامركزية في تدبير الموارد البشرية، من حيث الموارد والعمليات.
- تفويض تدبير الموارد البشرية إلى الأكاديميات .

تدبير حركية هيئة التدريس:

- ترشيد التوزيع الجغرافي والوظيفي لأطر المنظومة التربوية.

تثمين الموارد البشرية، وإشراكها وإشاعة ثقافة المسؤولية لديها:

- إرساء مرجعية قيمية بالنسبة للمدرسين،من خلال وضع ميثاق للمدرس يقنن الحقوق والواجبات.
- تخصيص تعويضات مادية استثنائية للمدرسين الذين يبذلون مجهودات خاصة.

تدبير العلاقة مع الشركاء الاجتماعيين:

- تطوير علاقة الوزارة بالنقابات.

التوجه نحو إقرار توظيف جهوي يعتمد إطارا تعاقديا.

تخصيص أزيد من 136 مليون ساعة إضافية سنويا، أي ما يعادل 980 منصبا بالنسبة لمدرسي السلك الإعدادي و795 منصبا بالنسبة لمدرسي السلك الثانوي.

تخصيص تعويضات استثنائية لتحسين جاذبية مهن التربية.

المجال 3: مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين.

المشروع E3.P4: حكامة، تخطيط، ومقاربة بالنوع.

تم تجسيد اللامركزية من خلال إحداث 16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين، ومنح الجامعات استقلالية في التدبير، غير أن هذه السيرورة ما زالت قاصرة عن بلوغ أهدافها. ويتجلى ذلك في استمرار التدبير المركز للموارد البشرية والممتلكات، مع تسجيل ضعف على مستوى تسيير الهيئات المدبرة للمنظومة، وتداخل في المهام والمسؤوليات على مختلف مستويات المنظومة.

بالرغم من الجهد المبذول منذ سنة 2000، لا زالت نسبة الولوج إلى المدرسة بين الجنسين تسجل تفاوتا، وتحتاج هذه الوضعية إلى مراجعة حسب السلك و الوسط.

في 2007، تم تسجيل ...

68% من الميزانية المرصودة للتربية الوطنية تم توجيهها للأكاديميات

76% من الأطر الإدارية للتعليم المدرسي توجد بالمؤسسات التعليمية، و18% في النيابات، و3% في الأكاديميات، و 3% في الإدارات المركزية.

67% من الأطر الإدارية في التعليم العالي توجد بالجامعات، و8% في الإدارات المركزية.

في 2007 استقرت مؤشرات التكافؤ على أساس النسب في:

0,87 في السلك الابتدائي على المستوى الوطني؛

0,91 في السلك الإعدادي بالوسط الحضري؛

0,55 في السلك الإعدادي بالوسط القروي.

تحسيس كل المستويات التدبيرية لمنظومة التربية والتكوين بثقافة المسؤولية، وترسيخ ثقافة التقويم وتتبع النتائج.

ضمان فرص تعليم متكافئة بين الجنسين.

إعادة تنظيم سيرورة التخطيط باعتماد المنطق التصاعدي.

وضع سيرورة للتخطيط باعتماد منطق تصاعدي للمعطيات.

إدراج المقاربة بالنوع في السياسة التربوية وفي مراحل إعداد الميزانية.

استكمال تحويل الموارد البشرية وتحديد المهام والمسؤوليات:

- توضيح الاختصاصات والهيكلة في كل مستوى من مستويات منظومة التربية والتكوين؛
- تحسين أنماط اشتغال الهيئات التدبيرية (المجالس الإدارية للأكاديميات، مجالس الجامعات، اللجان، مجالس التدبير ومجلس المؤسسة).

تعزيز الاستقلالية ومبدأ التعاقد مع الدولة.

- تعزيز روح المسؤولية لدى الأكاديميات والجامعات، وذلك بإبرام تعاقدات مع الدولة ودعم اللامركزية المحلية من خلال مشاريع مؤسسة على شكل مخططات عمل ومتوفرة على موارد خاصة.
- وضع أدوات للقيادة لقياس الإنجازات بصورة موضوعية عملية ومنتظمة.على مختلف المستويات.

لا مركزية وظيفية:

- إحداث وكالات .

إبرام تعاقدات بين الدولة/ والأكاديميات والدولة/ والجامعات بغية تحقيق أهداف مرقمة ومخططات عمل دقيقة.

توطيد قدرات القيادة على مختلف مستويات تدبير منظومة التربية والتكوين.

إحداث وكالات لتعزيز النجاعة في بعض الوظائف.

اعتماد سيرورة تخطيط تصاعدية.

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين.

المشروع E3.P5 : وضع نظام معلوماتي عصري وناجع .

بتشكلها أساسا من تطبيقات معلوماتية طورت داخليا، تبقى نظم الإعلام والتواصل غير مندمجة ولا توفر تغطية وظيفية كافية. كما أن هناك ثلاث مجالات أساسية تفتقر إلى التغطية في قطاع التعليم المدرسي: تدبير التلاميذ (منذ التسجيل إلى غاية مغادرتهم منظومة التربية والتكوين)، ومجال المالية والممتلكات. البنيات التحتية للاتصال والتجهيزات المعلوماتية لا تغطي حاجيات مجموع مستعمليها.

وضع الأدوات الكفيلة بضمان تخطيط وتدبير فعالين لمنظومة التربية والتكوين تضمن نجاعتها وتحسنها المستمر.

ترشيد منظومة الإعلام من أجل تخطيط وتدبير منظومة التربية والتكوين
- وضع خطة استراتيجية لمنظومة الإعلام؛
- تطوير التغطية الوظيفية لمنظومات التدبير؛
- إحداث نظام معلوماتي في المؤسسة التعليمية؛
- إحداث نظام معلوماتي للتدبير التربوي؛
- تحسين الكفاءات المؤسساتية والتأطيرية لإدارة منظومة الإعلام.

وضع منظومة مندمجة للتواصل من المؤسسة إلى الإدارة المركزية.
- تحسين الربط المعلوماتي على كل مستويات المنظومة؛
- تسريع وتيرة تجهيز بنيات التدبير بالمعدات المعلوماتية؛
- إحداث شبكة أنترانت تغطي كل منظومة التربية والتكوين وتمكن من قيادة التغيير .

إرساء منظومة إعلام وتخطيط مندمجة مرنة توفر تغطية كافية وظيفيا ومتطورة تقنيا؛
الاستفادة من نظام معلوماتي مندمج للتقريب بين الشركاء وبنيات منظومة التربية والتكوين.

المجال 4 : وسائل النجاح

المشروع E4.P1 : ترشيد الموارد المالية واستدامتها

الاستراتيجية اللغوية المتبعة في منظومة التربية والتكوين غير مقنعة مما يترتب عنه اختلالا واضحا بين أسلاك التعليم الثانوي والتعليم العالي في موضوع لغات التدريس.
كما أن تقنيات تعليم اللغات تبقى أقل نجاعة ومحكومة بالتفاوت بين اتساع الغلاف الزمني المرصود وضعف التعلمات المحصلة لدى التلاميذ.

في 2009 أظهرت نتائج تقرير البحث الوطني لتقويم التعلمات أن:
36% من تلاميذ المستوى السادس ابتدائي فقط يتحكمون في اللغة العربية.
28% من تلاميذ المستوى السادس ابتدائي فقط يتحكمون في اللغة الفرنسية.

تحسين التحكم في اللغات من طرف المتعلمين، سواء تعلق الأمر باللغة العربية أو الأمازيغية أو باللغات الأجنبية.

تحديد خطة موجهة لتعليم اللغات.
- تجميع الدراسات والوثائق المتوفرة حول تعليم اللغات؛
- إنجاز دراسة حول تاريخ تعليم اللغات؛
- إنجاز دراسة تقييمية للمناهج والمقررات المعتمدة تعليم اللغات (ومن ضمنها مناهج التعليم/ والتعلم، والموارد الديداكتيكية، والمضامين، التكوين الأساسي والتكوين المستمر وتقييم التعلمات)؛
- بحث ميداني متمحور حول المتعلمين؛
- تنظيم لقاءات استماع وتشاور مع الفاعلين في مجال تعليم اللغات؛
- تجريب مقترحات المجلس الأعلى للتعليم على عينة من المؤسسات التعليمية.

عصرنة تقنيات تعليم اللغات
- توظيف بيداغوجية الإدماج؛
- تطوير تعلم اللغة العربية بإسهام من أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
- تطبيق بيداغوجية الدعم، لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في مجال تعلم اللغات؛
- تحسين تعليم اللغات
- يشمل هذا الإجراء ثمان مجالات منهجية: العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية والإيطالية والألمانية والترجمة.
- تبني نظام تكوين مستمر للأساتذة يستجيب لمعايير التدريس بالكفايات.
- دعم وتطوير عدة التأطير التربوي في مجال تدريس اللغات.

أساتذة للغات يوظفون تقنيات بيداغوجية عصرية وناجعة؛
استراتيجية منسجمة في مجال لغات التعلم؛
تحسين مستوى المتعلمين في التحكم في اللغات.

المجال 4 : وسائل النجاح

المشروع E4.P2 : التعبئة والتواصل حول المدرسة

مازالت فعالية بنيات الاستشارة والتوجيه تتميز بمحدوديتها خصوصا بالنظر إلى ضعف التنسيق الإجرائي بين المتدخلين في مجال التوجيه، وغياب تعريف دقيق لمهمة كل بنية ونقص الموارد والكفاءات الإضافية.

كما أن الجسور الموجودة بين مختلف المسالك تبقى محدودة، وتتفاقم هذه الوضعية بغياب تواصل حول التنميط المناسب للجسور المتوفرة.

في 2006 تم تسجيل...

1.200 تلميذ لكل مستشار في التوجيه؛

45,5% نسبة المسجلين في المسالك العلمية بالثانوي التأهيلي؛

4,9% نسبة المسجلين في المسالك التقنية بالثانوي التأهيلي؛

أكثر من 70% من الطلبة مسجلون بكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكليات الآداب والعلوم الإنسانية.

تمكين كل تلميذ من وسائل التوجيه نحو تكوين يتماشى مع ميولاته، ويعطي إمكانيات مستقبلية جيدة للانفتاح على منافذ سوق الشغل.

تمكين المتعلمين من المعلومة الواحدة والمركزية من خلال:

- إحداث شبابيك جهوية للتنسيق حول مراكز إرشاد الطالب تشرف عليها هيأة وطنية للإعلام والتوجيه؛
- إحداث بوابة أنترنيت وطنية منظمة تكون مصدر المعلومة الشاملة والمحينة؛
- تنشيط اجتماعات إخبارية منذ السنة الأولى من الثانوي الإعدادي داخل كل مؤسسة.

تطوير التوجيه النشيط من خلال تعزيز اختصاص التوجيه المدرسي الذي يقوم به مجلس القسم.

خلق وجائه ما بين التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي.

- تمكين تلاميذ الثانوي التأهيلي من وضع ملف لدى الكليات لمناقشة اختياراتهم في التوجيه؛
- وضع عدة إعلامية خاصة بالطلبة الجدد مرتبطة بمدى إدماج الشباب الحاصل على شهادات في مسلك من المسالك خلال 3 أو5 سنوات الموالية لحصولهم على شهادتهم.

إقامة وجائه مع سوق الشغل:

- إجراء تداريب استكشافية في المقاولات في السنة النهائية من الثانوي الإعدادي؛
- تشجيع الدروس المقدمة من طرف المهنيين؛
- تشجيع التخصصات التقنية والعلمية عبر تعميم التكوينات في التكنولوجيا، منذ السنة الأولى من الثانوي الإعدادي؛
- خلق نظام للجسور يسمح بعمليات إعادة التوجيه في حالة الفشل الدراسي حيث العبور من مسلك إلى آخر يمكن من متابعة التكوين إلى مستوى أعلى.

إحداث هيئة وطنية للإعلام والتوجيه، وإنشاء شبابيك جهوية حول مراكز إرشاد الطالب.

توطيد دور التوجيه الذي يقوم به مجلس القسم.

خلق وجائه ما بين التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي، وبين الوسط المهني.

تسجيل 35% في تخصصات تقنية وعلمية في 2011 - 2012.

المجال 4
توفير وسائل النجاح

المجال 4 : وسائل النجاح
المشروع E4.P3 : تطوير التعليم الخصوصي

في سنة 2006:

90% من ميزانية التسيير بقطاع التربية والتكوين لكتلة الأجور.

الميزانية المخصصة للتربية والتكوين تتطور باستمرار إلا أن الدولة تبقى هي الممول الأساس. ويصعب تقويم مدى نجاعة تلك الموارد لغياب أدوات ملائمة للتحليل الدقيق للوجهة التي ستؤول إليها النفقات

تحسين إنتاجية المنظومة التربوية؛
ترشيد استعمال الموارد المتوفرة لدى منظومة التربية والتكوين؛
وضع نظام محاسبتي ملائم للأكاديميات والجامعات يسمح بتتبع الممتلكات ومؤشرات كلفة المنظومة من أجل عقلنة النفقات؛
توفير الموارد المالية الضرورية لإعمال البرنامج الاستعجالي؛
تفويض تدبير الممتلكات للأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين من أجل تدبيرها عن قرب.

ضبط عقلنة النفقات وتكميم كل إمكانيات الترشيد المحتملة
- تحسين المردودية الداخلية للمنظومة؛
- عقلنة وترشيد النفقات؛
- ترشيد التكاليف من خلال مهننة وظيفة الشراءات والاستعمال المشترك للوسائل والتجهيزات؛
- إقرار محاسبة عامة ومحاسبة تحليلية في الأكاديميات.

إحداث صندوق لدعم التعليم المدرسي
- وضع آلية لتمويل البرنامج الاستعجالي
- إحداث صندوق للتمويل وتحصيل موارد إضافية وتدبيرها

تفويض تدبير الممتلكات للأكاديميات
- جرد شامل ومحين لجميع ممتلكات الأكاديميات
- إرساء تدبير لا متمركز وناجع للممتلكات وصيانة البنية التحتية

وضع تدابير وإجراءات لترشيد النفقات
خلق صندوق دعم لتمويل أوراش التربية
تحيين مخطط التسجيل المحاسباتي التحليلي وتفعيله
إعادة التفاوض في شأن التفاهم مع المصالح العمومية حول (الماء والكهرباء والتواصل)

المجال 4 : وسائل النجاح
المشروع E4.P2 : التعبئة والتواصل حول المدرسة

في سنة 2006 :

حوالي 2% من ميزانية الأكاديميات يأتي من الموارد المعبأة في إطار الشراكات

تأثرت سلبيا التعبئة الوطنية والشراكات حول الإصلاح منذ سنة 2000 من غياب مقاربة شمولية حقيقية .وما يفاقم هذا الخلل بشكل أكبر، ضعف الموارد البشرية والمالية المخصصة للتواصل كان داخليا أو خارجيا..

جعل التواصل الداخلي والخارجي دعامة أساسية لتسريع تطبيق الإصلاح بهدف تحقيق تعبئة فعلية لمجموع مكونات المجتمع حول قضية التربية والتكوين.

وضع استراتيجية للتواصل ذات بعد وطني
- العمل على تصريف إستراتيجية الاتصال على مستوى الأكاديميات والجامعات
- إنتاج برامج دورية في التلفزيون والإذاعة تستهدف الفاعلين التربويين والجمهور العريض
- تعزيز البنيات المكلفة بالتواصل على المستويين المركزي والجهوي.

عقد شراكات انتقائية وفعالة مع مختلف الفاعلين
- الجماعات المحلية للاضطلاع والتكفل بمهام كصيانة وحراسة المؤسسات وتدبير المطاعم المدرسية والداخليات والنقل
- الفاعلون المؤسساتيون كل حسب مجال اختصاصه :
- الأملاك المخزنية والمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ووزارة التجهيز والنقل.
- ممثلو عالم الاقتصاد والأعمال (الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب والجمعيات المهنية...). لمهننة التكوين بالمشاركة بفعالية في تحديد العرض التكويني وتأطير التداريب واقتراح عروض في مجال التداريب .
- آباء وأولياء التلاميذ من خلال جمعيات آباء وأولياء التلاميذ من أجل مشاركة فعالة في الحياة المدرسية.

التواصل مع الفاعلين والشركاء والجمهور العريض وكذا مع الجمهور الداخلي حول البرنامج الاستعجالي
عقد شراكات هادفة مع مختلف المتدخلين في المنظومة
وضع ميثاق لضبط العلاقات بين آباء التلاميذ والمؤسسات التعليمية والعمل على تطبيقه

المجال 4 : وسائل النجاح
المشروع E4.P3 : تطوير التعليم الخصوصي

في سنة 2006 نجد:

7,7% من التلاميذ مسجلون بالتعليم الخصوصي
5,6% من الطلبة مسجلون بالتعليم الخصوصي

يبقى العرض التربوي الخصوصي غير متطور ومتمركز في محور الدار البيضاء - الرباط. كما أن جودته غير متحكم فيها

النهوض بالعرض التربوي الخصوصي وخلق شروط التحفيز الحقيقية للتنافس حول جودة التعليم والتكوين.

الارتقاء بالتعليم الخصوصي :
- بلورة إطار استراتيجي للنهوض بالتعليم الخصوصي
- تأطير وتأهيل التعليم الخصوصي
- توسيع العرض التعليمي الخصوصي
- تطوير نموذج جديد ومتكامل للعرض التربوي الخاص قادر على تغطية التراب الوطني؛
- تعزيز جهاز تأطير التعليم الخصوصي
- إقرار تدابير تحفيزية تمكن من تسهيل استثمار الخواص في قطاع التعليم؛

تم إعداد وتطبيق الإطار الاستراتيجي للتعليم
تم تفعيل آليات التأطير و التحفيز المتعلالتعليم الخصوصي المقررة في دجنبر 2007
استقبال 20% من التلاميذ من طرف متدخلين خواص من حجم كبير باستطاعتهم تغطية مجموع التراب الوطني.
تعزيز آليات التأطير بالتعليم الخصوصي.

خاتمة

خاتمة:

البرنامج الاستعجالي الذي قدمنا صيغته التركيبية، يؤكد حقيقة أساسية،مفادها أنه قد تم استخلاص دروس رئيسية من التجارب الإصلاحية الماضية. وأننا نتوفر اليوم على العدة اللازمة والموارد الضرورية لمباشرة الإصلاح ميدانيا، بنجاعة و فعالية، وعبر منهجية مبدعة ومجددة تعتمد صيغة المشروع.

فالدينامية الإصلاحية القوية التي تشهدها بلادنا، والاهتمام الخاص الذي يوليه جلالة الملك محمد السادس لإصلاح منظومة التربية والتكوين، والذي يجسده الدعم الحكومي القوي لتمويل البرنامج الاستعجالي، يشكلان فرصة تاريخية وسانحة للقيام بتأهيل شامل للمنظومة التربوية، وتحسين نوعي ومتواتر لمردوديتها.

و تأسيسا عليه، فإن البرنامج الاستعجالي 2009 -2012 ، يترجم عمليا الإرادة القوية والرؤية الطموحة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،من أجل ربح رهان "مدرسة النجاح" . مدرسة تعلم وتربي، وتهيئ كل المستفيدين منها للاندماج الاجتماعي و المهني.

إن البرنامج الاستعجالي،الذي يندرج في إطار رؤية مستقبلية بناءة، إذ يركز على الاستمرارية، باعتماده الإطار المرجعي للميثاق الوطني للتربية والتكوين، لضخ "نفس جديد" لإصلاح منظومتنا التربوية، فإنه ينخرط، من جهة أخرى، في إطار خطة تربوية تروم جعل المتعلم في قلب المنظومة، وتركيز التعلمات على الكفايات والمعارف الأساسية.

وسيتم الحرص في التطبيق العملي لهذا البرنامج، على ضمان مساهمة كافة الفاعلين والشركاء، من خلال اعتماد إستراتيجية تواصلية فعالة، تسمح باستنهاض و تعبئة كل مكونات المجتمع للانخراط وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية، لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الحاسم.

ولتعزيز مبدأ التكافؤ والتضامن بين مختلف المناطق والجهات، و لفعالية تدبير المشاريع، سيتم اعتماد إستراتيجية جديدة لتوزيع الموارد، تركز على المناطق الهشة والأكثر خصاصا.

إن هذا الرهان الطموح يقتضي توفير الوسائل الكفيلة بإنجاحه، ولا يمكن رفع هذا التحدي إلا عبر تعبئة موارد ترقى إلى مستوى تحقيق الأهداف والنتائج المنتظرة، و ضمان انخراط كامل للأطر التربوية ومجموع المتدخلين في المنظومة، بهدف إعطاء الإصلاح هذا النفس الجديد، الذي نتطلع عبره إلى إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، مدرسة تؤمن حق كل بنات وأبناء المغرب في المعرفة والعلم وتكافؤ الفرص والمواطنة الكريمة، مدرسة تعانق بمحبة واعتزاز رسالتها التربوية النبيلة، حتى تكون، وعن جدارة، مدرسة النجاح .